



«الهدف من زيارة تونس هو التعبير عن التعاضد تجاه هذا البلد ودعمه في مساره الديمقراطي، وتونس نقطة مرجعية في المنطقة ولذلك يجب دعم تعاونها مع الاتحاد الأوروبي».

سرجيو ماتاريليا  
الرئيس الإيطالي

«تصويت كتلة أفاق تونس ضد مشروع قانون المجلس الأعلى للقضاء كان من منطلق أن بعض فصوله تتعارض مع نص الدستور ولا تساهم في تأسيس سلطة قضائية مستقلة».

ياسين إبراهيم  
رئيس حزب أفاق تونس

«احتجاجات القضاة نابعة من أن قانون المجلس الأعلى للقضاء ينزع منه كل الصلاحيات الأساسية وبمنحها للسلطة التنفيذية التي بقيت طيلة 59 سنة تستعملها لضرب الحقوق والحريات».

روضة القرافي  
رئيسة جمعية القضاة التونسيين



## غيفارا ينجو من مصير كائنات «مزرعة الحيوانات»

السلطة في كوبا وأخلص لما يؤمن به. في الرواية تقول كيرالي أستاذة التاريخ الكوبي بجامعة ميامي إن غيفارا «أشهر كوبي في العالم بعد فيدل... أشهر كوبي لدينا مولع بذاته، أما ثاني أشهرهم فهو أجنبي. ليس من الغريب أن تفقدنا المنافي؟»

في نهاية الرواية يظل المصور جاكنتو كازار، محارب سابق مع غيفارا وكاسترو، قاتل بالمدن مع الطلبة الثوريين، ثم انتقل إلى الجبال للقتال مع فرقة من المتمردين. يروي أنه كان مع كاسترو على الطريق من مدينة إلى أخرى بعد أول أيام النصر، واصطفت الحشود «كنت أركب خلف فيدل على دبابة ونلوح للحشود... من أول الطريق إلى آخره يصرخ الناس على فيدل. فيدل يا منقذنا. فيدل هذا وطنك، شكرًا يا فيدل، فيدل، يا مخلصنا. ووقت وصلنا بيامو لاحظت على فيدل تغيرًا. وأظنه مذ ذاك اليوم بدأ يصدق نفسه هكذا. قبل، كنت أظنه مخلصًا للشعب والديمقراطية. وبعد، رأيتُه يتلذذ بالترحيب الملائم للملك الإله، وغير ذلك منه في العقب».

«تشي» استعصى على صندوق سحري دخله كاسترو فأثار شايًا، وخرج منه عجوزًا تنقصه المهابة. أثر غيفارا أن يظل «الثائر» خارج دولاب الحكم الذي ينزع ريش الصقر فيصير أليفًا يراعي التوازنات والمكاسب والخسائر، ولا يحتمل المكار، ويدير المكائد كما جرت وقائع «مزرعة الحيوانات».

\* روائي مصري

لا في أكتوبر 2010 شاهدت فيلم «تشي: رجل جديد» للمخرج الأرجنتيني تريستان باور. الفيلم درس في إخلاص المخرج للفكرة، وثقته بالقدرة على تحدي أيقونة شهيد يحمل بهاء متجددا يسهل أن يهزم العمل الفني، وقد نجا الفيلم (120 دقيقة ثمرة 12 عاما من العمل).

تقصي المخرج بالصور والمستندات حياة غيفارا، تتبع جهاده مواطنًا وطبيبًا وثائرًا، ثم ظافرا يخاطب العالم باللغة التي يخاطب بها أولاده الأربعة. لم يكن غيفارا إلا عاشقًا كبيرًا وهو يحلم بميلاد «الإنسان الجديد». اتهم بأنه «مثالي»، وكان متسقًا مع نفسه في مناهضة توحش الرأسمالية حين أوصى «كونوا واقعيين، واطلبوا المستحيل».

ضايقني خروج الفيلم من مهرجان أبوظبي السينمائي دون جائزة، فلم أكتب عنه، وتعلت بأن حرمانه من جائزة سيوجه الكتابة إلى الدفاع عنه، غيفارا أو الفيلم. ما أصرح به نفسي الآن بعد خمس سنوات، أن تجنبني الكتابة هروب من حضرة نادر يكتسب كل يوم أفرادًا جددا في العائلة الإنسانية، وأخرهم ابني «أدم». شرعت في الكتابة عن الفيلم فطاردني قول كاتب لا أذكر اسمه، يجعل الاقتراب من أعمال شكسبير مغامرة، ويطلب من يريد إضافة سطر عن شكسبير أن يقرأ مئة كتاب وربما أكثر. لا أحفظ نص المقولة ولا تساعد الذاكرة على استعادتها.

واستباقا لذكرى ميلاد غيفارا (14 يونيو 1928)، وتجنبًا للمراوغة المستمرة ساحاول الكتابة، بتشجيع غير مقصود من ابني «أدم»

الذي عاد من تمرين الجمباز وهو يضع حول معصمه سوارًا تزينة صورة غيفارا الشهيرة بالبيريه الأسود. صورة «البطل الثائر» بنظرتي المتحدية لتقطها المصور الكوبي البرتو كوردا، في جنازة بهافانا عام 1960، وفتحت باب الشهرة لكوردا، وصارت أيقونة عابرة للأجيال واللغات. لم يكن كوردا يعترض على استخدام الصورة كرمز للاحتجاج ولكنه رفض ابتدائها في أعمال تجارية تسيء إليه، وإلى دلالة لفساد غيفارا. في عام 2000، قبل وفاته بعام، وافق كوردا على تسوية مع وكالة إعلان بريطانية لاستخدام صورته لغيفارا في حملة دعائية لمشروب الفودكا، مقابل 50 ألف دولار تبرع بها لشرأة أدوية للأطفال المرضى «لو كان تشي على قيد الحياة لفعل ذلك».

يبقى من كل إنسان صورة تخلده، تطفئ على غيرها، لسر يظل سرا. غاندي، أم كنووم، أحمد شوقي، عبد الوهاب المسيري حين دفعه جنود الشرطة، يوم 14 مارس 2007، وصورة غيفارا بالبيريه التي التقطها البرتو كوردا في توان، وأبواب السماء مفتوحة في ليلة قدر. هذه الصورة تلخص الملامح النفسية للثائر المسلح، حتى أنني كلما شاهدت الفيلم الأميركي «كتاب إيليا»، إخراج الأخوين هيوين 2010، لا أضع نفسي من تخيل غيفارا والسيد المسيح، لو امتلك سلاحًا، خلف وجه الممثل دينزل واشنطن.

في فيلم «تشي: رجل جديد» لقطتان لا تقلان بريقًا: غيفارا حليق الذقن والشعر متخفيا يودع أولاده، وغيفارا شهيدًا. ولكن

باب السماء لم يكن مفتوحًا حين تمكن عملاء الولايات المتحدة من قتله يوم 9 أكتوبر 1967 في غابات بوليفيا. هناك فرق بين لقطة فاز بها مصور محب، وأخرى يبريد بها عملاء المخابرات الأميركية إغلاق ملف نادر مثير للإزعاج، يتمرد على الأطر الثورية، فيريك الحسابات الأميركية. في اللقطة يحيط مسلحون بالجسد الممدد على طاولة خشبية، وضعت فوق حوض للمياه، وفي أحد أضلاعه نبتت حنفيه جف مأوفا من هول الجريمة. القتلة الذين نسيهم التاريخ، بمن فيهم رئيس أميركا آنذاك، لم يصدقوا أنهم نالوا من المسيح الشهيد، ففحص أحدهم رأس غيفارا المتسم في سخرية. غيفارا استثناء يؤكد القاعدة، فلو حمل نبي مرسل سلاحًا ما تعاطف مع دعوته أحد. حتى بعد فتح مكة كان العفو عن القتلة التائبين «أهيبوا فانتم الطلقاء». ولم يكن غيفارا في وضع القوة ليعفو، كان أقوى فأوصى أولاده «أحرصوا على الإحساس عميقًا بأي ظلم يرتكب بحق كل إنسان، أينما وجد في العالم. فتلك هي أجمل ميراث الثائر»، ويقول لرفاقه «كفاحنا سيصبح لنا التمتع بالسلام البناء».

لم تنجح محاولات التهرب من الكتابة، سأحتمي برواية «في عشق غيفارا» للرواية الكوبية أنا ميناندس، وقد ترجمها الشاعر المصري محمد عبد إبراهيم. في الرواية وجه غيفارا العاشق، فالثورة لا ينجزها إلا عشاق الحياة لا كارهو البشر. عاش غيفارا 39 عاما تضمن له الخلود، بعد أن نجا من غواية

## فجوات خطيرة في حكم تونس

تمثلها؛ ليس هذا إهدارًا للمال العام لاسيما إذا علمنا أن الراي العام في تونس لا يعرف شيئًا عن وزارة لزهري العكرمي؛ ثم هل يوجد تنسيق بين الحكومة وبين البرلمان، بل هل وجدت مشاورات معمقة بين الحكومة وبين الأحزاب المشكلة لها وبين أغليبتها البرلمانية، حول قانون مصيري للشعب التونسي بحجم قانون المجلس الأعلى للقضاء؟

فيما يتصل بالفجوة الرابعة المتعلقة بالتنسيق بين الكتل البرلمانية للأحزاب المشكلة للحكومة، فإنها تعدّ الفجوة الأظهر للعيان بحكم تسليط الأضواء الإعلامية عليها ونقل مداوات مجلس نواب الشعب على التلفزيون التونسي. ومن الطريف أن نسجل أن الكتلة الديمقراطية الاجتماعية البرلمانية غير المشاركة في الحكم، والقريبة في المقابل من موقع الموالاة ساندت مشروع القضاء وصوتت لفائدته، بينما كتلة أفاق تونس المشاركة في الحكومة رفضته والتحتت بكتلة الجبهة الشعبية التي تقود المعارضة، وهو ما أثار حفيظة كتلة حزب نداء تونس الحاكم ودفع إلى مناقشات بين الكتلتين. في الوقت نفسه كان موقف النائب عن حزب نداء تونس الحاكم عبدالعزيز القطي خارجًا عن إجماع حزبه، وقريبًا من موقف الجبهة الشعبية وحركة أفاق تونس في اعتبار مشروع قانون المجلس الأعلى للقضاء مشروعًا يمهّد للاستبداد والاستعادة السلطة التنفيذية السيطرة على القضاء وتوظيفه.

الفجوة الثانية تتصل بالتنسيق بين أحزاب التحالف الرباعي الحاكم، فإنه لم يكن من اللائق أن يرى التونسيون تلك الفوضى التي صاحبت إنشاء قانون المجلس الأعلى للقضاء وهو مجلس دستوري أقره دستور يناير 2014 لاسيما أن التحالف الحكومي أنشأ وزارة مكلفة بالتنسيق بين الحكومة والبرلمان يقودها الندائي محمد لزهري العكرمي.

هذه الفوضى ذات وجهين؛ الوجه الأول يتمثل في التناقض بين مشروع القانون الذي قدمته وزارة العدل إلى مجلس الوزراء ووافق عليه ومرره إلى مجلس نواب الشعب لمناقشته والتصويت عليه، وبين المشروع الذي عرضته لجنة التشريع العام في مجلس نواب الشعب للتصويت. فقانون لجنة التشريع العام مناقض لقانون الحكومة. وقد أعرب وزير العدل الذي تواجد في البرلمان أثناء مناقشة القانون عن لا دستورية هذا القانون في نسخته البرلمانية التي وقع التصويت عليها بالأغلبية البرلمانية للحزبين المتضامرين النداء والنهضة. والوجه الثاني المتضمنه رفض حزب أفاق تونس أحد أضلع التحالف الحاكم الأربعة التصويت على القانون، بل التشهير به واعتباره خطرًا على تونس.

الفجوة الثانية تحيلنا على الثالثة المتصلة بالتنسيق بين الحكومة والبرلمان عبر وزارة كاملة، فما جدوى هذه الوزارة التي يتولاها محمد لزهري العكرمي من نداء تونس إذا لم تتمكن من تنسيق المواقف بين الحكومة والأحزاب المشكلة لها والكتل النيابية التي

لا تتكون حكومة الحبيب الصيد من تحالف يقوده حزب نداء تونس وتشارك فيه ثلاثة أحزاب أخرى هي حركة النهضة التي كانت تقود تحالف الترويكا طيلة أكثر من سنتين، وحزب أفاق تونس، وحزب الاتحاد الوطني الحر. حكومة لبرالية التوجه كانت قد أعلنت أنها ستعمل على تحقيق أهداف الثورة التونسية التي اندلعت في وجه نظام زين العابدين بن علي يوم 17 ديسمبر 2010.

بعد انقضاء المئة يوم، عاين التونسيون بتوجس كبير ما يظهره التحالف الحاكم من فجوات يتنامى توسعها يوما بعد آخر. ولهذه الفجوات علامات بعضها يثير الخوف بين التونسيين. وستتولى في هذا المقال رصد أربع فجوات كبرى متصلة بقيمة الانسجام الضرورية لنجاح تجربة الحكم في تونس. تتعلق الفجوة الأولى بغياب الانسجام اللازم بين رئيس الحكومة وبين وزرائه. من ذلك أن وزير المالية التونسي، سليم شاكر المنتمي إلى حزب نداء تونس، فأجأ التونسيين بإعلانه عن نيّة وزارته اقتراض قيمة الزيادة الأخيرة في أجور موظفي الوظيفة العمومية البالغ عددهم حوالي 600 مائة ألف موظف والمتفق عليها مؤخرًا بين الحكومة والاتحاد العام التونسي للشغل والمقدرة بحوالي 300 مليون دولار بعنوان سنة 2014، بينما كان رئيس الحكومة حبيب الصيد قد أعلن أن هذه الاعتمادات المالية متوفرة في ميزانية 2015 التي كانت قد أعدتها حكومة مهدي جمعة ولن يتم اقتراضها.

قانون المجلس الأعلى للقضاء الذي أعدته لجنة التشريع العام في مجلس نواب الشعب يتضمن ثلاث ملاحظات خطيرة؛ الأولى أنه يعدّ الاختبار الأول الذي فشلت فيه الأغلبية النيابية الحاكمة في احترام الدستور التونسي، والثانية تتعلق بالخوف من استقلال القضاء من قبل حزبين جريا الحكم ولهما فيه سوابق ربما يخشيان من أن يكشفها قضاء مستقل فيعارضه بشدة، والثالثة أن معركة الشعب التونسي وقواه التقدمية من أجل الكرامة والعدالة مستمرة. لم ينته الجدل حول قانون المجلس الأعلى للقضاء، بل إنه خلق تضامنا بين كل الهيئات والنقابات القضائية لأول مرة في تاريخ تونس لاسيما جمعية القضاة التونسيين ونقابة القضاة. وتبدو هذه الهياكل متضامنة في الدفاع عن استقلال القضاء التونسي، وفي اتخاذ كل الإجراءات الممكنة في المستقبل مع ما تجده من دعم من قبل الجبهة الشعبية وحزب أفاق تونس وأغلب المنظمات الوطنية.

\* كاتب وباحث سياسي من تونس

**العرب**

أول صحيفة عربية صدرت في لندن 1977

أسسها

أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة  
رئيس التحرير المسؤول

**د. هيثم الزبيدي**

رئيس التحرير والمدير العام

**محمد أحمد الهوني**

مدراء التحرير

**علي قاسم**  
**مختار الدبابي**  
**كرم نعمة**

تصدر عن

Al Arab Publishing House  
المكتب الرئيسي (لندن)  
Kensington Centre  
66 Hammersmith Road  
London W14 8UD, UK  
Tel: (+44) 20 7602 3999  
Fax: (+44) 20 7602 8778

الإعلان

Advertising Department  
Tel: +44 20 8742 9262  
ads@alarab.co.uk  
www.alarab.co.uk  
editor@alarab.co.uk

## أبو سيف التونسي وسقوط مقولة الشخصية القاعدية

أجنبية، كما تسوّق لذلك بعض الأطراف، بل هم «المركز» و«المحور» في الفعل الإرهابي والباقون هم «الهامش».

قد تكون مقولة «الشخصية القاعدية» قادرة على تحليل المسلكية الحضارية التي تصرف بمقتضاها التونسيون ردا على «الوجود الفاطمي»، أو تنديدا بوجود بعض التنظيمات التنصيرية التي استوطنت تونس قبل الاحتلال الفرنسي وإبائه، أو تحفظا عن رسائل فقهية سياسية مختلفة عن المثن والسند التونسيين، ولكنها قاصرة عن الصمود عندما يكون التحدي في حجم منظومة دعائية إرهابية تبدأ من «الفيسبوك» و«تويتر» وبعض القنوات الميّهضة والمتضامنة والمؤيدة مع الإرهاب وتمّر عبر محراب المسجد، ولا تنتهي عند واقع اجتماعي تعيس وحاضر اقتصادي مسدود، وأمل شبه مفقود في الاستجابة لطموحات جبل من الشباب الثائر الذي يبريد لأحلامه أن تتحقق، وهذا حقّه، وفق ثنائية «الآن وهنا».

الإشكال أن الشخصية القاعدية التونسية هي نتيجة وليست مقدّمة، فإن اجتمع النمو الاقتصادي مع الكرامة الاجتماعية مع الحرية السياسية مع السيادة الوطنية، فإن الشخصية القاعدية ستعزّز حقيقتة ومبدأ، وإن كان العكس فليس من المنتظر أن تبقى الشخصية القاعدية عنوان افتخار في واقع القوي يأكل فيه الضعيف.

\* كاتب ومحلل سياسي تونسي

تنظيم «داعش» الإرهابي أبو سيف التونسي بعد عملية عسكرية شنتها القوات الأميركية الخاصة في الشمال السوري.

مفاجأة حكومة الصيد من خبر التصفية، الذي نقلته واشنطن إلى تونس بعد الاعتقال، تعود أساسا إلى فقدانها لقاعدة معطيات ومعلومات عن التونسيين الذين يقاتلون في سوريا والعراق والذين يمثلون «قنبلة موقوتة» جاهزة للانفجار في وجه تونس خاصة والمنطقة المغاربية بصفة أعم.

كما أن صدمتها بـ«النبأ» ترجع، أساسا، إلى قراءة خاطئة لطبيعة الوظيفة القتالية التي يؤمنها التكفيريون التونسيون في التنظيمات الإرهابية، ذلك أن مقولة تفسيرية ضعيفة استحالَت إلى حقيقة مسلمة صلب دوائر اتخاذ القرار بأن «المقاتلين» التونسيين هم مجرد بياض وأدوات تنفيذية لدى قيادات الصف الأول في التنظيمات التكفيرية التي عادة ما تكون من جنسيات خليجية أو مصرية، إلا أن اغتيال أبو سيف التونسي قوضت هذه المقولة من الجذور، وبينت أن جزءا معتبرا من تونسيي «الشنات الإرهابي» يحتلون مراكز اتخاذ القرار الإرهابي، ويسيطرون على أهم المناصب التنفيذية و«التشريفية» الإرهابية في تنظيم داعش وجبهة النصرة.

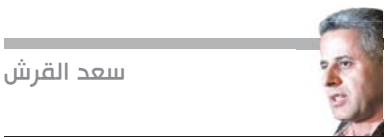
وهنا أيضا تفقد «مقولة» الشخصية القاعدية التونسية جانبا كبيرا من جاذبيتها التحليلية ومن قدرتها التفسيرية، فتونسيو داعش والنصرة ليسوا ضحية لقيادات

لا تكفل آلاف المقاتلين التكفيريين التونسيين في العراق وسوريا بإسقاط مقولة عنوانها «الشخصية القاعدية»: منطوقها أن «تمازج التاريخ والجغرافيا والحضارة» يوصل لهوية جماعية تمثل القائم المشترك لكافة الهويات الفردية في رقعة جغرافية محددة، ومنطلقها أن الشخصية التونسية، السلمية والمعتدلة، هي محصنة ضدّ دعوات التطرف وضدّ مسوغات العنف وضدّ ديباجات الإرهاب.

ولئن نجحت الشخصية التونسية القاعدية في التصدي الذاتي والجماعي وفي المقاومة السلمية للدعاية للإرهاب الأفغاني في «طورا بورا» وقندهار، إلا أنها أصيبت في مقتل في خضم «الإرهاب المعولم» و«التطرف الميدياتي»، من الميديا الجديدة، والتطلع الناعم المتسرّب إلى عقل الشباب التونسي عبر منظومات دعائية متطورة تحوّل عملية «القتل المجاني»، إلى «قصة إخبارية مصورة» بمؤثرات لافتة، تحتاج إلى مزيد من القراءة المتأنية والتحليل العميق.

استحالَت مقولة الشخصية القاعدية التونسية قميص عثمان ترفعه الحكومات المتعاقبة بعد 14 يناير 2011 قصد إخفاء عجزها عن التصدي للإرهاب ولمسوغات التطرف من خلال الاعتماد على مبدأ نراعي يعطي للتونسيين «رضا ذاتيا مؤقتا»، ولكنه يفضل إخفاء الجرح الحضاري والعسكري والسياسي الغائر عوضا عن مداواته.

اليوم، تتفاجأ حكومة الرباعي في تونس بخبر اغتيال القيادي في الصف الأول في



سعد القرش

الثورة لا ينجزها إلا عشاق الحياة لا كارهو البشر. عاش غيفارا 39 عاما تضمن له الخلود، بعد أن نجا من غواية السلطة في كوبا وأخلص لما يؤمن به

لا تتكون حكومة الحبيب الصيد من تحالف يقوده حزب نداء تونس وتشارك فيه ثلاثة أحزاب أخرى هي حركة النهضة التي كانت تقود تحالف الترويكا طيلة أكثر من سنتين، وحزب أفاق تونس، وحزب الاتحاد الوطني الحر. حكومة لبرالية التوجه كانت قد أعلنت أنها ستعمل على تحقيق أهداف الثورة التونسية التي اندلعت في وجه نظام زين العابدين بن علي يوم 17 ديسمبر 2010.

بعد انقضاء المئة يوم، عاين التونسيون بتوجس كبير ما يظهره التحالف الحاكم من فجوات يتنامى توسعها يوما بعد آخر. ولهذه الفجوات علامات بعضها يثير الخوف بين التونسيين. وستتولى في هذا المقال رصد أربع فجوات كبرى متصلة بقيمة الانسجام الضرورية لنجاح تجربة الحكم في تونس. تتعلق الفجوة الأولى بغياب الانسجام اللازم بين رئيس الحكومة وبين وزرائه. من ذلك أن وزير المالية التونسي، سليم شاكر المنتمي إلى حزب نداء تونس، فأجأ التونسيين بإعلانه عن نيّة وزارته اقتراض قيمة الزيادة الأخيرة في أجور موظفي الوظيفة العمومية البالغ عددهم حوالي 600 مائة ألف موظف والمتفق عليها مؤخرًا بين الحكومة والاتحاد العام التونسي للشغل والمقدرة بحوالي 300 مليون دولار بعنوان سنة 2014، بينما كان رئيس الحكومة حبيب الصيد قد أعلن أن هذه الاعتمادات المالية متوفرة في ميزانية 2015 التي كانت قد أعدتها حكومة مهدي جمعة ولن يتم اقتراضها.



مصطفى القلعي

لم ينته الجدل حول قانون المجلس الأعلى للقضاء، بل إنه خلق تضامنا بين كل الهيئات والنقابات القضائية لأول مرة في تاريخ تونس لا سيما جمعية القضاة التونسيين ونقابة القضاة

تنظيم «داعش» الإرهابي أبو سيف التونسي بعد عملية عسكرية شنتها القوات الأميركية الخاصة في الشمال السوري.

مفاجأة حكومة الصيد من خبر التصفية، الذي نقلته واشنطن إلى تونس بعد الاعتقال، تعود أساسا إلى فقدانها لقاعدة معطيات ومعلومات عن التونسيين الذين يقاتلون في سوريا والعراق والذين يمثلون «قنبلة موقوتة» جاهزة للانفجار في وجه تونس خاصة والمنطقة المغاربية بصفة أعم.

كما أن صدمتها بـ«النبأ» ترجع، أساسا، إلى قراءة خاطئة لطبيعة الوظيفة القتالية التي يؤمنها التكفيريون التونسيون في التنظيمات الإرهابية، ذلك أن مقولة تفسيرية ضعيفة استحالَت إلى حقيقة مسلمة صلب دوائر اتخاذ القرار الإرهابي، ويسيطرون على أهم المناصب التنفيذية و«التشريفية» الإرهابية في تنظيم داعش وجبهة النصرة.

وهنا أيضا تفقد «مقولة» الشخصية القاعدية التونسية جانبا كبيرا من جاذبيتها التحليلية ومن قدرتها التفسيرية، فتونسيو داعش والنصرة ليسوا ضحية لقيادات



أمين بن مسعود

مفاجأة حكومة الصيد من خبر التصفية، تعود إلى فقدانها قاعدة معطيات عن التونسيين الذين يقاتلون في سوريا والعراق والذين يمثلون قنبلة موقوتة جاهزة للانفجار في تونس والمنطقة

المشاركة والتعليق:  
opinion@alarab.co.uk